

وهو الذي وقع له من حسن لفظه الا لا الله وصر الى الله وقبحه لا غسل
 على الشر الذي غسل النبي صلى الله عليه وسلم في نبيته ثم حيث قال الذهبي
 وهو في الذهبي من اهل الاستقامة التام اي التبع الكمال في فعل الرجال
 خصوصا وقد قال في مجمع اثبات اعدلائه مستفظان وعلماء هذا
 الشأن قضا على توثيق ضعيفا هي اشتهر ضعفة فان لم يوجد اثنان تفتا
 على توثيقه بل واحد او لم يوجد اصلا ولا اي ولا اجتماع اثنان كما ذكرنا على ضعفين
 فقه اثنان وكما عايشته الشافعي قال المعرفه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 مختلفين وكذا عكس قلت لم يقع المصنف على ذلك في ابراهيم المراد هو
 المصنف وانما معناه ان اثنين لا يتفقان في شخص على خلاف الواقع بل لا يتفقان
 الا على من فيه شائبة مما اتفقا عليه انتهى والظاهر ان معناه لم يتفق اثنان
 من اهل المرح والتمديد بل على توثيق ضعيفا وعكسه بل ان كان احدهما
 ضعفا وثقة الاخر او ثقته ضعفة لاخر وسبب الاحتلام او قرره المص
 بان يكون بضعف الراوي شئيين مختلفين عند العلم في صلاحية الضعف
 وعدمه فكل ادمها تعلق بسبب فنشأ الخلاف فعمل من هذا النوع ان التمييز
 لم يصب في التمييز بغيره المراد مع انه المطابق لما ذكره في المال والمعاد عا رتنا
 سنرى وصندا واحد لكل ذلك الجماليه وهذا المعنى هو المناسب لتعليقه
 بقوله ولهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك حديثا حتى يجمع الجميع
 اي الاثر على تركه فان التعارض وجب الساقط وكان النسائي ذهب
 الى ان العدالة مقدمة على المرح عند التعارض بناء على ان الاصل هو العدالة
 بخلاف الجرح كما يحى ووربنا يندم ما قاله في حاشي اعراضه على التعديل في ما يتبع
 على قول الذهبي انما هو هذا الاثر في حديث الرجل اذا اجتمع على تركه اثنان
 لاما ذكر من قولهم على تركه اثنان وقد ذكرنا هنا ما لا طائل تحتها
 ولما كان نشأ تضعيف الثقة وتوثيق الضعفاء انا هو التسلسل في تحقيق

والا

والا لما وقع الخلاف فيما يتعلق به قال ويحذفه التسليم من اهل المرح والتعديل
 في هذا الفن اي من الحديثين السهل اي من تساهله وعدم تحقيقه في المرح
 والتعديل اي لا يحد من الرواة فانها الى المتكلم عدل بالشد يد ونسب روايا
 الى العدالة بغير تفتيش اي بغير دليل وبرهان وتعديل بيان كان اي المتكلم
 كما لم يفت حكما ليس يتأبث وانما قال كما لم يفت لان زيادة حكمه على سبب لكنه
 تساهله فيه فيفتي عليه ان يدخل في رتبة من روى حديثا وهو يظن انه كذب
 لا يمنع التساهل في لم يحصل له غلبة الظن على دلالته فيصدق عليه ان يظن انه
 كذاب وانما هو قوم ان يصدق فلا ينفعه فان بعض الظن انهم وان جرحه بالشد يد
 اي ينسب روايا الى المرح بغير تفتيش تغفل من المرح بتأخير الراي عن الذي هو
 التحقيق والظن الغالب او معناه بغير تحفظ فان ذلك التحرز في اي جعل في حيز روايا
 قولهم هو بالراء الممهلة والراء اي المذموم هو حاصل المعنى لا واصل المبتدأ اقدم
 اي دخل بجراة على الظن اي القدر في مسلم يرى محتمل ان يكون صفة مشبهة
 على زنه فيقول وان يكون فعلا ماضيا كبطله اي يتركه او مستتره من ذلك اي في نفس
 الامر باختيار غلبة الظن ووسمه عطف على اقدم او حاله من فاعله اي اعلمه واكثره
 وافضه بيسم سواء او بجملة مذمومة وبالم بسم الله الذي اراد بها
 العلامة الحاصلة بها في اي حال حياة وماتة وعلى اتباعه في رواية
 عاره ايها يغيره بها اي اذا ما تجسب الظن عند الناس وان كان تركه للحقيقة
 عند الله عز وجل وكذا عند العارفين بما لا وحيه فعلا والافات اي الكثرة
 تدخله هذا اعم هذا البتة تارة في الهوى اي هو النفس السد
 والفعل والغش والكناية الباطن والفرق الفاسد من العداوة والتعقب
 الذهبي والرياء والسمعة مما يتضح من تركية النفس كما هو مشاهير كثر
 من المتأخرين وكلام المتقدمين اي من السلف والمكلف الصالحين سالم
 من هذا غالبا اي هو احتمال غيره له رواية تارة من الجملة في العقائد فان بعض